"تسليم نحويّ – شعريّ"

خرق القاعدة النحوية في الضرورة الشعرية

Violation of the Grammatical Rule in Poetic Necessity

أ.م.د. رافع إبراهيم محمد

Assist. Prof. Dr. Rafi Ibrahim Muhammad

العراق / جامعة الموصل/ كلية التربية الأساسية/ قسم اللغة العربية

Iraq /University of Mosul\ College of Basic Education

Department of Arabic

rafeaeb@uomosul.edu.iq

خضع البحث لبرنامج الاستلال العلمي

Turnitin - passed research

مُلَخَّصُ البحْث:

للغة العربية قواعد وأصول، تجب مراعاتها على كل من قال وكتب بها، ومنهم الشعراء، لكن لما كان الشاعر مقيدا بالوزن والقافية؛ فإن في الأمر سعة في اللغة والنحو، إذ التمس له النحاة الأعذار؛ فقالوا: يجوز للشاعر مالا يجوز لغيره، ومن هنا قالوا بالضرورة الشعرية، وهي ما يلجأ اليه الشاعر مضطرا؛ لإقامة الوزن والقافية. لكنها ضرورة مقيدة بضوابط وأصول، على الشاعر أن لا يتجاوزها، وإلا وقع في اللحن والخطأ، وهو ما سماه النحاة بالضرورة القبيحة، إذ تخرج الكلام العربي عن أصوله وقواعده، وهذا ما يكون مدار بحثي هذا.

الكلمات المفتاحية: الضرورة الشعرية، الشاهد، الشاعر، النحو.

Abstract :

Arabic language has rules and principles, should be observed by everyone who uses it: poets. But when the poet is limited by meter and rhyme, there is a lot in the matter in language and grammar, as the grammarians sought excuses for it. They point out: "it is permissible for a poet to do what is impermissible for anyone else. Henceforth they decide the poetic necessity, which is what the poet unavoidably resorts to establish meter and rhyme. But it is a necessity bound by rules and principles ,a poet should not transcend, otherwise he falls into melody and error, which is what the grammarians called ugly necessity as Arabic speech departs from its origins and rules, and this is what is the course of the research.

Keywords: Poetic Necessity, Witness, Poet, Grammar.

المقدمة

حظيت لغة الشعر بعناية علماء اللغة العربية في بناء الألفاظ، وصياغة العبارات فكان الشعر الأصل الثاني للاستدلال اللغوي بعد القرآن الكريم، وكان القياس هو الخضوع لقواعد اللغة والنحو بحسب الكثرة والشيوع.

وقد ظهرت في الشعر حالات لم يراع فيها الأصل، وكما نعلم فإنّ الشعر (ديوان العرب)، ومن تلك الحالات نصب خبر إنّ، ومنع ما ينصرف وتأنيث المذكر وتذكير المؤنث، وغيرها كثير.

إذ خرج كثير من الشعراء عن القواعد اللغوية والنحوية المعروفة، تحت مسمى (**الضرورة الشعرية**). ولأهمية هذا الموضوع واختلاف أقوال العلماء فيه، رأيت أنْ أدلي بدلوي فيه من خلال هذا البحث المتواضع، الذي أسميته (خرق القاعدة النحوية في الضرورة الشعرية) فالخرقُ من: خَرَقَ الثوبَ، ويقال: في ثوبهِ خرقٌ[1]؛ فهذا الخرق يكون في القاعدة النحوية بالخروج عنها الى غير الأصل والقياس في النحو العربي، وقد جمعنا في هذا البحث ما فيه خروج واضح عن القاعدة النحوية، ومنه ما عده النحاة ضرورة غير حسنة أو قبيحة، وهذا ما يؤخذ على الشاعر فيوقعه في اللحن، فكان البحث على ثلاثة مباحث، مسبوقة بتمهيد، تحدثت فيه عن تعريف (**الضرورة الشعرية**) لغة واصطلاحا، ومفهوم الضرورة عند علماء اللغة العربية، وأقسام الضرورة.

وكان المبحث الأول عن (**الحذف**) مع بيان بالأدلة والشواهد، ثم عرضت في المبحث الثاني (**الزيادة**) ومدلولها وشواهدها، أما المبحث الثالث فقد كان (**التغيير**) في بناء الجملة وترتيبها، وانتهى البحث بخاتمة ضمّت أهم النتائج.

وقد اعتمدت على عدد من المصادر والمراجع، ولعل من أهمها، شرح كتاب سيبويه للسيرافي، وضرائر الشعر لابن عصفور، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للآلوسي، ومن الله التوفيق.

التمهيد

الضرورة الشعرية وأقسامها

قبل الشروع في أبواب الضرورة الشعرية وما فيها من مخالفة القاعدة النحوية، رأيت انْ أعرف بالضرورة لغة واصطلاحا، ثم أبين أقسامها.

فالضرورة لغة:

مأخوذة من الاضطرار، وهو الحاجة إلى الشيء والإلجاء إليه. قال تعالى: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٣]. جاء في لسان العرب "وقد اضطُرَّ إلى شيء أي ألجئ إليه.

والضرورة اسم لمصدر الاضطرار، تقول حملتني الضرورة على كذا وكذا. فجعلت التاء طاءً لان التاء لم يحسن السكوت عليها مع الضاد. فهذا يعني أنها من الاضطرار وفعله "اضطرّ" بزنة "افتعل". والضرورة مشتقة من الضرر، وهو النازل مما لا مدفع له"[٢].

الضرورة اصطلاحا:

قال الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ) في الشعراء: "إنهم أمراء الكلام، يصرفونه أنى شاؤوا"[٣]. وقال سيبويه (ت١٨٠هـ) في باب ما يحتمل الشعر: "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها"[٤]. أما ابن جني (ت٣٩٢هـ) فقد

قال: "الضرورة هي ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر سواء كان للشاعر مندوحة عنه أم لا"(٥).

ثم جاء ابن فارس (ت٣٩٥هـ) فقال: "وما جعل الله الشعراء معصومين، يقعون في الغلط والخطأ، فما صح من شعرهم فهو مقبول وما أبته العربية فمردود"(٦).

أما ابن مالك (ت٦٧٢هـ) فقال في الضرورة: "إن الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة، اعتمادا على أنها مشتقة من الضرر، وهو النازل الذي لا مدفع له"(٧).

ومما يوضح اختلاف مذاهب النحاة واللغويين في مفهوم الضرورة أقوالهم في بيت ذي الخرق الطهوي(٨):

يقول الخَنا وأبغضُ العُجم ناطقا إلى ربنا صوتُ الحمارِ اليُجَدَّعِ

فالجمهور على أن هذا البيت ضرورة، وهي إدخال (ال) الموصولة على الفعل المضارع لمشابهته باسم المفعول، وذلك لا يجوز عندهم في النثر. واختيار ابن مالك "لإمكان الشاعر أنْ يقول: صوت الحمار يجدعُ"(٩) واستدل على موصولية الألف واللام بدخولها على الفعل. واستدلاله قوي؛ لأن حرف التعريف في اختصاصه بالاسم كحرف التنفيس باختصاصه بالفعل، فكما لا يدخل حرف التنفيس على اسم، لا يدخل حرف التعريف على فعل، فوجب اعتقاد الالف واللام في: (اليجدع) بمعنى الذي، لا حرف تعيين.

ندرك من أقوال علمائنا: أن الضرورة الشعرية هي رخص او جوازات أعطيت للشاعر دون الناثر في مخالفة وكسر قواعد اللغة العربية؛ لإقامة الوزن والقافية وإظهار جمال النص.

تبين من خلال أقوال العلماء أن (**الضرورة الشعرية**) نوعان: ما ليس للشاعر عنها مندوحة، وما يكون له مندوحة عنها، والاثنان يقعان في الشعر. ويحكم النحاة على البيت بالضرورة عندما يكون البيت فيه مخالفة لقواعد اللغة العربية النحوية.

أما (**الشذوذ**) فهو "ما شذ عن القاعدة وخالفها في نثر الكلام"[١٠]، فعندئذ يكون شاذا فيحفظ ولا يقاس عليه. أما (**النادر**) فيقصد به "ما ورد في الاستعمال قليلا جدا مخالفا لما هو معروف سماعا في الاستعمال كثيرا جدا، كقول العرب: (مصائب) في جمع (مصيبة) فإن هذا نادر، لا يوجد فيما كانت الياء فيه أصلية، ولكنه يوجد فيما كانت الياء فيه زائدة، مثل (كبيرة) (كبائر)، فهو لا يسمى (**اضطرارا**) لان الذي يستعمله لا يضطر اليه، بل يستعمله في المعتاد غير متحرج، والنادر هنا قد يسمى شاذا، وقد يسمى قليلا وغير ذلك"[١١].

يتضح لنا أن الضرورة ضرب من الشذوذ ينطبق على الشعر وحده دون سواه.

أقسام الضرورة الشعرية:

يعد ابن السراج (ت٣١٦هـ) أول من صنف الضرورات الشعرية تصنيفا منهجيا، وحصرها في (ستة أنماط)، وفق أصول يقاس عليها، فقال:

"ضرورة الشعر أن يضطر الوزن الى حذف او زيادة، او تقديم او تأخير في غير موضعه، وإبدال حرف، أو تغيير إعراب عن وجهه على التأويل"[١٢]، أضاف إليها فيما بعد السيرافي (ت٣٦٨هـ) في شرح كتاب سيبويه قسما سابعا، بقوله: "وضرورة الشعر على سبعة أوجه، وهي: الزيادة، والنقصان والحذف، والتقديم والتأخير، والابدال، وتغيير وجه من الاعراب إلى وجه آخر عن طريق التشبيه، وتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث"[١٣].

وقد جرى النظر في تصنيف الضرورات على ثلاث مراحل، وهي:

الأولى: النقلة من التصنيف السباعي الى تصنيف آخر قرره ابن عصفور (ت٦٦٣هـ) في (ضرائر الشعر)[١٤]، وقوامه: الزيادة، النقصان، التقديم والتأخير والإبدال.

الثانية: النقلة من التصنيف الرباعي إلى تصنيف ثلاثي، بنى عليه شعبان الآثاري (ت٨٢٨هـ) سرده للضرورات في منظومته (اللسان الشاكر في ضرورة الشعر)[١٥].

وقوامه: الحذف، والتغيير، والزيادة. وعلى هذا التقسيم اعتمد محمود شكري الآلوسي (ت١٣٤٢هـ) وأقام عليه تصنيف ضروراته في كتابه الضرائر.

الثالثة: الرجوع إلى حالة الاتساع لابن عبد الحليم (ت١١٣٨هـ) في كتابه (موارد البصائر لفرائد الضرائر) بعد الاختصار الثلاثي الذي وصل إليه شعبان الآثاري من قبل والآلوسي من بعد[١٦].

وتقسم الضرورة الى: حسنة وقبيحة. وسنبين كلا منهما لاحقا في أثناء شرح الشواهد، وسنقتصر على ما يخص النحو من هذه الأقسام.

المبحث الأول

الحذف

الحذف لغة:

جاء في القاموس المحيط: "حَذَفَهُ يَحذِفُهُ: أَسقَطَهُ، ومن شَعرِهِ: أخذهُ، وحُذَافَةٌ: شيء من الطعام. وَحَذَفَةٌ بالفتح: فرس خالد بن جعفر، وفي العروض: ما سقط من آخره سبب خفيف، والحَذَف محركة: طائر، أو بط صغار، وغنم سود صغار..... وَحَذَفَهُ تحذيفاً: هَيَّأَهُ وَصَنَعَهُ"(١٧).

أما اصطلاحا:

الأصل: عدم الحذف. ويرى ابن هشام (ت٧٦١هـ) "أن الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة وذلك بأن يجد خبراً بدون مبتدأ او العكس، أو شرطا بدون جزاء أو العكس، أو معمولًا أو معطوفاً بدون عامل"(١٨).

وعند الحذف يجب وجود دليل على الحذف، كما في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُوا خَيْرًا ۗ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَٰذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ ۚ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ ۚ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠]، أي: أنزل خيراً، فحذف الفعل للدليل المقالي. وكذلك لا يؤدي الحذف الى اختصار مختصر، وألا يكون المحذوف مؤكدا؛ لأن في التوكيد تطويلًا وفي الحذف اختصارا(١٩).

والحذف باب واسع في اللغة العربية، وقد رأيت أن يكون ترتيب الحذف من الأصغر إلى الأكبر (الحركة والحرف والكلمة ثم الجملة) كما في الشواهد الشعرية الآتية:

أولا: حذف حركة:

الحركات الأصلية في اللغة العربية هي (الفتحة والضمة والكسرة) أي أنني بدأت بالحركات حسب خفتها، وعلى النحو الآتي:

أ/ الفتحة:

قال السيرافي: ومن ذلك حذفهم الفتحة من عين فَعَلَ كقولك في: هَرَبٍ، هَرْب، وفي: طَلَبٍ، طَلْب.....[٢٠].

نفهم من قول السيرافي أنه يجوز للشاعر إسكان المفتوح، وإن كان ذلك لا يجوز في الكلام؛ لأن العرب تسكن المضموم والمكسور وتأبى إسكان المفتوح، إذا كان الفتح غير مستثقل، فيقولون في: "عَضُدٍ"، "عَضْد"، وفي: "فَخِذْ"، "فَخْذ". ولا يقولون في: "جَمَلٍ"، "جَمْل"، إلا إذا اضطروا إلى ذلك؛ لأن السكون أخف من الفتح.

وتحذف الفتحة من الفعل معتل اللام وهي علامة بناء، نحو قول الشاعر[٢١]:

هو الخليفة فارضَوا ما رَضِيْ لكمُ ماضي العزيمةِ ما في حكمِهِ جَنَفُ

يريد: رضيَ.

وقد تحذف الفتحة التي هي علامة إعراب من آخر الفعل المضارع، والشواهد على ذلك كثيرة، نأخذ منها قول الشاعر[٢٢]:

تراكُ أمكنةٍ إذا لـم أرضَهـا أو يَرْتَبِطْ بعضُ النفـوسِ حمامَها

ألا ترى أنه أسكن "يرتبط" وهو في الأصل منصوب، لأنه بعد ((أو)) التي بمعنى (إلا أنْ)، وكأنه قال: إلا أن يرتبط بعض النفوس حمامها.

وتحذف (الفتحة) من آخر الفعل المضارع المعتل، نحو قول الشاعر[٢٣]:

إذا شئتَ أنْ تلْهُوْ ببعضِ حديثها رَفعنَ وأنزلنَ القطينَ المولدا

نلاحظ أن إعراب تلهو في الأصل: فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، ولكن الشاعر اضطر في هذا البيت أن يسكن (تلهو) مراعاة للوزن، وهذا ما يجوز للشاعر دون الناثر.

ب/ الضمة:

تحذف الضمة التي هي علامة إعراب في الكلمة تخفيفا، ومنه قول الشاعر[٢٤]:

فاليومَ أشربْ غيرَ مستحقبٍ إثماً من اللهِ ولا واغلِ

سكّن الشاعر الباء مع أن الفعل مضارع مرفوع، والسكون لا تصح أن تكون علامة رفع، ولكن هذا جائز للشاعر ضرورة.

ج/ الكسرة:

تحذف الكسرة للضرورة الشعرية، ومنه قول الشاعر[٢٥]:

قالت سليمى اشترْ لنا دقيقاً وهاتِ خبزَ البُرِّ أو سَويقا

نلاحظ أن الشاعر سكن "اشتر" حفاظا على الوزن؛ لأن القافية مقيدة، والصحيح نحويا أن يقال: اشترِ، فهو فعل امر مبني على حذف حرف العلة (الياء).

حذف التنوين:

ويحذف التنوين لالتقاء الساكنين، كقول الشاعر[٢٦]:

وألفيتهُ غيرَ مستعتبٍ ولا ذاكرَ اللهَ إلا قليلا

حذف الشاعر التنوين من "ذاكر" تحاشيا لالتقاء الساكنين، ونصبَ اسم الله تعالى، واختيار ذلك على حذف التنوين للإضافة، ويحذف التنوين لالتقاء الساكنين؛ ضرورة.

فـ(ذاكر) معطوف على (غير) وهي منصوبة على المفعولية؛ فالأصل ان يكون منصوبًا (ذاكراً).

ثانيا: حذف حرف أو أكثر، ومنه:

- حذف همزة الاستفهام:

تحذف همزة الاستفهام إذا أمن اللبس، ومنه قول الشاعر(٢٧):

كذبتكَ عينُك أم رأيت بواسطٍ غَلَسَ الظلامِ من الربابِ خيالا

يريد: أكذبتك ؟

حذف الشاعر الهمزة حفاظا على وزن البيت الشعري، وهذا جائز في لغة الشعر.

- حذف الألف الكائنة في آخر الكلمة:

فمنه حذف الألف من ضمير المؤنث الغائب، وهذه الألف إنما زيدت للتأنيث، كقول الشاعر(٢٨):

إما تقـــودُ بـــه شاةً فتأكلَها أو أنْ تبيعـــــهَ في دبِّ الأراكيبِ

يريد: تبيعها، فحذف الألف ضرورة، وهذا من قبيح الضرائر.

- حذف تاء التأنيث والوجه ثباتها:

ومنه قول الشاعر(٢٩):

فَـــلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهـــا ولا أَرْضُ أَبْقَـــلَ إِبْقَـــالَهَا

فحذف علامة التأنيث من "أبقلتْ" والوجه ثباتها، والتقدير "ولا أَرْضُ أَبْقَلَتْ إِبْقَالَهَا".

- **حذف النون، ويشمل:**

حذف نون التثنية والجمع:

يجوز للشاعر حذف النون غير الأصلية في التثنية والجمع لغير إضافة، كقول الشاعر(٣٠):

أبني كليبٍ إن عَمـــــي اللذا قتلا الملوكَ وفكّكـــا الأغلالا

حيث حذف النون من "اللذان" ضرورة، وهذا جائز في هذا البيت.

حذف النون من الذين لاستقامة الوزن:

وهذا جائز في لغة الشعر، كقول الشاعر(٣١):

فإن الذي حانت بفلجٍ دماؤهم همُ القومُ كلُ القومِ يا أمَّ خالدِ

وكذلك قول الشاعر(٣٢):

قد سالمَ الحياتِ منه القدما الأفعوانِ والشجاعَ الشجعمـا

في رواية من نصب الحيات، وقيل: القدما، تثنية، حذف نونه؛ للضرورة.

حذف النون التي هي علامة رفع في الأفعال الخمسة:

الفعل المضارع إن لم يسبق بناصب أو جازم يرفع، وعلامة رفعه الضمة (**وثبوت النون إذا كان من الأفعال الخمسة**)، وقد تحذف النون لغير ناصب او جازم في ضرورة الشعر، كقول الشاعر(٣٣):

وإذ يغصبوا الناسَ أموالَهم إذا ملكـــوهم ولم يغصـــبوا

نرى أنّ النون حذفت من يغصبون لغير ناصب ولا جازم، وهذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر.

حذف نون التوكيد الثقيلة:

اجاز ابن هشام حذفها للضرورة، ومنه قول الشاعر(٣٤):

فلا وأبي لَنَأتِيَهَا جميـــــــعاً ولـــــــو كانت بها عربٌ وروم

حيث حذف النون من (لأفعلنَّ – لنأتينّها) للضرورة الشعرية، وهذا مخالف للقياس. وكذلك تحذف من ليت، كقول الشاعر(٣٥):

كمنيةِ جابرٍ إذ قال ليـــــتي أصـــــادفهُ وأتلفُ جُلَّ مـــــالي

لا يجوز في الكلام إلا "ليتني" وهذا مذهب البصريين، ولكن يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره، وقال آخر(٣٦):

عددت قومي كعديدِ الطَيسِ إذ ذهبَ القـــــومُ الكرامُ ليسي

يريد: ليسني.

عد ابن مالك وكثير من النحاة حذف النون من (ليس) ضرورة شعرية.

حذف النون من (لكن – من):

تحذف النون من (لكن – من) لالتقاء الساكنين، تشبيها بالتنوين أو بحرف المد واللين؛ حيث كانت ساكنة، وبها غنة، وهي فضل صوت في الحرف، كما أن حرف المد واللين ساكن، والمد فضل صوت فيه، ومنه قول الشاعر(٣٧):

فَلَسْتُ بِآتِيهِ ولا أَسْتَطِيـــعهُ ولاكِ اسقِني إنْ كانَ ماؤكِ ذا فضلِ

يريد: ولكنْ اسقني.

أما حذف نون (مِنْ) فشاهدها قول الشاعر(٣٨):

وكأَنَّ الخَمْرَ المُدامَةَ مـلْ إِسْ فِنْطِ مَمْزُوجَـــــــــةً بِمَاءٍ زُلالِ

يريد: مِنَ الإِسْفِنْطْ، حذفها لإقامة الوزن؛ ضرورة.

- حذف "اللام" الجارة:

تحذف "اللام" الجارة ويبقى عملها وهو الجر من غير ان يعوض منه شيء، نحو قول الشاعر[٣٩]:

لاهِ ابنُ عمِّكَ لا أفضلتَ في حسبٍ عنّي ولا أنت ديّــاني فتخزوني

لاهِ: أصل هذه الكلمة (لله) فهي جار ومجرور متعلق بخبر مقدم محذوف، ثم حذف لام الجر وابقى عملها شذوذا، فصارت اللهِ، ثم حذف أداة التعريف، فصار (لاهِ).

- حذف "في" الجارة:

تحذف "في" للضرورة الشعرية، كما في قول الشاعر[٤٠]:

لدنْ بهزِّ الكفِّ يعســـــــلُ متنهُ فيه كــما عسلَ الطريقَ الثعلبُ

بنصب الطريق بعد حذف الجار "في" من اجراء اللازم مجرى المتعدي.

- حذف "على" الجارة:

من حذف "على" الجارة ضرورة، قول الشاعر[٤١]:

آليتُ حُبَّ العــراقِ اليــومَ أطعمُهُ والحبُّ يأكلهُ في القريةِ السوسُ

يريد: على حبٍّ. فانتصب حبّ على نزع الخافض.

- منع المصروف:

ومنه قول الشاعر[٤٢]:

وما كـــــــان حصنٌ ولا حابسٌ يفوقــــــانِ مرداسَ في مجمعِ

لم يصرف مرداس، وهو أبوه وليس بقبيلة، وقد أجاز الكوفيون، وأبو علي الفارسي للشاعر ان يمنع صرف ما حقه الصرف؛ ضرورة.

- ترخيم الاسم في غير المنادى:

الترخيم هو حذف آخر المنادى تخفيفاً، فيقال له المنادى المرخم، وذلك في موضعين:

أولاً: في ما كان مختوما بتاء التأنيث، عَلماً كان أم غير علم، نحو: ((يافاطِمَ)).

ثانياً: في العلم المذكر أو المؤنث، بشرط أن يكون غير مركب زائدا على ثلاثة أحرف، نحو: ((يا جَعفَ)) في: ((يا جعفَر))[٤٣].

وقد جاء ترخيم غير المنادى؛ للضرورة، نحو قول الشاعر[٤٤]:

يُؤَرِّقُنِـــي أَبُو حَنَـــشٍ وَ طَلْقٌ وَعَمّـــــارٌ وَآوِنَةً أَثالا

يريد: "وآونة أثالة"، فحذف التاء، ونوى ثبوتها، ولذلك أبقى اللام مفتوحة، مع أنه بموضع رفع بالعطف على فاعل (يؤرقني).

- حذف أنْ من خبر عسى:

يجب أن يكون خبر "عسى" فعلا مضارعا مقرونا بـ "أنْ" واذا جاء بلا أنْ فهو من ضرائر الشعر، ومن شواهد سيبويه على حذف "أنْ" من خبر "عسى" قول الشاعر[٤٥]:

عسى اللهُ يغني عن بلادِ ابن قادرٍ بمنهمرٍ جونِ الربابِ سكوبِ

على تقدير أنه أراد "عسى الله أن يغني"

- الحذف في الضمائر، ويشمل:

١- حذف الياء وجعل الكسرة محلها، ومن ذلك قول الشاعر[٤٦]:

أما ترضى عَدوّتِ دونَ مـــــوتي لِما في القلبِ من حَنَقِ الصدورِ

يريد "عدوتي".

٢- حذف الواو الساكنة وجعل الضمة محلها، ومنه قول الشاعر(٤٧):

فلو أنّ الأطبا كانُ حـــــولي وكـــــانَ مع الأطباءِ الأســاةُ

على إرادة "كانوا" فاكتفى بالضمة عن الواو.

٣- العطف على ضمير الرفع المتصل:

إن الضمير المتصل المرفوع، والضمير المستتر، لا يحسن أن يعطف عليهما إلا بعد توكيدهما بضمير منفصل، نحو "جئت أنا وعلي" ويجوز في لغة الشعر العطف على ضمير الرفع المتصل من غير أن يؤكد بضمير رفع منفصل، أو يكون في الكلام طول يقوم مقام التأكيد، كقول الشاعر(٤٨):

ورجا الأخيطلُ من سفاهةِ رأيهِ مـــــا لم يكنْ وأبٌ لهُ ليـنالا

يريد "ما لم يكن هو وأب له".

٤- حذف الضمير الرابط للجملة الواقعة خبرا بالمخبر عنه:

إذا كان الضمير الرابط للجملة الواقعة خبرا، يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، كقول الشاعر(٤٩):

وقالوا تَعرّفُها المنازلُ من مِنى وما كلّ مَن وافى مِنى أنا عارفُ

يريد: "أنا عارفه".

أنا: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ.

عارف: خبر، حذف الشاعر الرابط بين المبتدأ والخبر، وهو الهاء، وهذا يحسن عليه في الشعر، ويقبح في سعة الكلام، بل ان جاء شيء منه حفظ ولم يقس عليه.

- حذف إما من الكلام:

لا تحذف إما من الكلام إلا في ضرورة الشعر، كقول الشاعر[٥٠]:

سَقتهُ الرواعدُ مـــن صـــيفٍ وإنْ من خـــــريفٍ فلن يُعدما

يريد: "إما من صيف وإما من خريف" فحذف "إما" الاولى و "ما" من "إما" الثانية فظهرت "النون"؛ لأن إما مكونة من (إن + ما)، وإنما قلبت النون لأجل الإدغام، فلما حذفت "ما" زال موجب قلب النون ميما وهو الإدغام، فظهرت.

ثالثا: حذف كلمة، ويشمل:

- حذف المصدر:

وهو عند البصريين من الضرائر التي لا يقاس عليها؛ لقبحها، نحو قول الشاعر[٥١]:

هل تذكرُنَّ إلى الديرينِ هِجرتَكم ومسحَكم صلبَكم رحمنُ قربانا

نلاحظ أن الشاعر حذف المصدر "قولكم" وأبقى صلته، وهو "يا رحمن قربانا"؛ لأنه في موضع مفعول به. اي ان الشاعر يريد ان يقول:

((تذكرون مسحكم صلبكم وقولكم: يا رحمن قربانا)) وكأنه عيرهم اللُّكنة التي في النصارى. وهو جائز عند الكوفيين في سعة الكلام.

- حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه:

لم يجز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إلا في الشعر، كقول الشاعر[٥٢]:

عباسُ يا الملكُ المتوجُ والـــذي عـــــرفتْ لهُ بيتُ العلا عدنانَهُ

يريد: "عباس يا أيها الملك المتوج".

وإنما قبح ذلك فلم يستعمل إلا في الشعر؛ وذلك لما يؤدي إليه من مباشرة في حذف اللام والنداء، وذلك لا يجوز في الكلام، فيما عدا اسم الله – تعالى–

ومن حذف الموصوف وإبقاء الصفة مقامه وهي جار ومجرور قول الشاعر(٥٣):

لو قلتَ ما في قومِهـــا لم تيثمِ يفضُلهـــــا في حسبٍ ومَيسمِ

يريد: "لم تيثم أحدا يفضلها"، فحذف الموصوف (أحداً) وأبقى صفة الجملة (يفضلها) وحذف الموصوف وإبقاء الصفة مع "من" أحسن منه مع غيرها، وهذا خاص بالشعر.

تبين لنا أنَّ ظاهرة الحذف هي من الظواهر الفنية التي تبين مَلَكة الشاعر وقدرته على اصطحاب المتلقي وإدراكه بخياله ما يريد الشاعر من النص، وهذه الظاهرة تقوي النص وتحافظ على الوزن الشعري، وظاهرة الحذف في الشعر كثيرة جدا لا نستطيع أنْ نحصيها مهما تكلمنا، فهي في دواوين الشعراء منذ العصر الجاهلي حتى العصر الحديث، وإلى يومنا هذا.

المبحث الثاني

الزيادة

الزيادة لغة:

جاء في لسان العرب: "الزيادة: النمو، وكذلك الزوادة، والزيادة خلاف النقصان، زاد الشيءُ يزيدُ زيداً وزياداً ومزيداً، أي ازداد..... يقال للرجل: يعطى شيئاً: هل تزدادُ ؟ المعنى: هل تطلب زيادة على ما أعطيتك ؟

وَتَزَيَّدَ في كَلَامِهِ وَتَزَايَدَ: تكلف الزيادة فيه، إنسان تزيد في حديثه وكلامه إذا تكلف مجاوزة ما ينبغي..... الخ"(٥٤).

فإذا تأملنا كلام ابن منظور هذا وجدناه يدور في مجمله حول معنى واحد للزيادة، وهو تخطي حد معين أو مجاوزة قدرٍ معلوم، وما جاوز ذلك فهو زيادة أو فضلة. ويمكن تقريب ذلك إلى الأذهان بهذا المثال: إنما يكفي الانسان من المال لاقتناء ضرورات قوته اليومي، هو حاجته المجردة إلى المال، وما فضل عن ذلك فهو داخل في باب الزيادة عن الحاجة.

وأرى أن الزيادة بهذا المعنى لا تخلو من فائدة؛ فإن الإنسان الذي يتزيد في حديثه، مثلا، يزيده ربما وضوحا وتوكيدا أكثر، مما لو وقف عن الحد الذي ينبغي له، كذلك الزائد من المال عن الحاجة يفيد صاحبه أكثر، وهكذا.

أما الزيادة اصطلاحاً:

فإذا عدنا إلى كتب النحو وطلبنا تعريف الزيادة نحويا، لن نحصل عليها؛ لأن النحويين – فيما أعلم – لم يتطرقوا إلى الزيادة باعتبارها موضوعا قائما برأسه ولم يضعوا لها تعريفا خاصا محدداً. وإنما تناولوها في مواضع متفرقة من كتبهم، عندما يتعلق الأمر بزيادة حرف في بعض الصيغ، أو زيادة كلمات في التراكيب، سواء أكان ذلك في النثر أم في الشعر أم في القرآن الكريم. لذلك فإن المراد بمصطلح الزيادة في أقوال النحويين ومباحثهم يتضح – في نظري – بتأمل المسألة في سياقها، أي بتدبر الصيغ الصرفية المزيدة، والتراكيب العربية الفصيحة التي أعرب بعض ألفاظها زائدا.

ويجب أن لا نفهم من أقوال النحويين (لفظ زائد) أنه مجرد عن كل وظيفة، بل قد يكون له دور معين في تحقيق الغرض من الكلام، لكنه لا يضيف إلى الجملة معنى فرعيا جديداً، لم يكن له معنى قبل دخوله فيها؛ لأنه مجرد من أي معنى من المعاني النحوية المعروفة، فلا يؤدي معنى الفاعلية ولا المفعولية ولا النعت ولا الإضافة، فإن الكلمة في اللغة لها معنيان[٥٥]:

- معنى معجمي لغوي، يظهر عليها عندما تكون منفردة.

- معنى نحوي تكتسبه بعد إدراجها في الكلام.

من خلال ذلك ندرك أن اللفظ الزائد يمكن حذفه والاستغناء عنه، دون أن يحدث ذلك خللا في بناء التركيب أو فساد معناه، وفي حالات نادرة لا يجوز الاستغناء عنه؛ لأنه يفوت بإسقاطه معنى لا يكون للجملة إلا به. والأمثلة الآتية توضح ما قلناه:

ما في الدار من رجل، حيث يصح حذف حرف الجر "من" الذي يعرب زائدا رغم عمله (الجر) في الاسم الذي بعده، الذي يعرب مجرورا لفظا ومرفوعا محلا، فيصير بعد الحذف: "ما في الدارِ رجلٌ"، لم ينقص معناه إلا التوكيد.

وأما: ما جاءني زيدٌ ولا عمرو.

حيث تعرب لا: زائدة لتوكيد النفي، ولكنها في الحقيقة جاءت مفيدة لمعنى معين.

والزيادة في اللغة العربية ليست قاصرة على الحروف كما قد يتوهم بعض الناس، بل تمس أقسام الكلمة الثلاثة، فقد يكون الزائد حرفا أو اسما أو فعلا.

وتكون الزيادة في الشعر من أجل اقامة الوزن، وتشمل زيادة: (حركة - حرف - كلمة - جملة).

زيادة النون في اسم الفاعل

تزاد النون في اسم الفاعل في حالة اتصال الضمير به، إجراء له مجرى الفعل المضارع، نحو قول الشاعر(٥٦):

وما أدري وظـنّي كلَّ ظنٍّ أمســـلمُني إلى قومي شراحي

كان الوجه أن يقال "مسلمِي" لو لا الضرورة.

وكذلك قول الشاعر(٥٧):

هـمُ القائلونَ الخيرَ والآمرونهُ إذا ما خشوا من مُحدثِ الأمرِ معظما

كان الوجه أن يقال: "الآمروه" لو لا الضرورة.

- تنوين الاسم العلم الموصوف بـ "ابن" المضاف إلى العلم أو ما جرى مجراه:

ينون الاسم العلم الموصوف بـ "ابن" المضاف الى العلم او ما جرى مجراه ردا إلى أصله، نحو قول الشاعر(٥٨):

فإنْ لا مالَ يثـــــابُ فإنهُ ســـــــيأتي ثنائي زيداً بنَ مُهلهلِ

فان قال قائل: هل نستطيع أن نجعل "ابن" و "ابنة" بدلين مما قبلهما ؟، لا وصفين حتى لا يكون ثبات التنوين ضرورة. فالجواب ان ابنا وابنة انما تأتي العرب بهما على طريق الوصف، لا على طريق البدل، بدليل أنهم لا يثبتون التنوين في قولك: قام زيد بن عمرو، قامت هند بنت بكر، وأمثالهما إلا في ضرورة الشعر. ولو كانا بدلين لكثر تنوين مثل ذلك في الكلام.

- إلحاق النون في آخر الاسم الذي ليس في المعنى الفعلي:

تزاد النون في آخر الاسم الذي ليس في المعنى الفعلي ولا جاريًا عليه، تشبيها لها بالاسم الذي هو في معناه، وتزاد النون على "مَن" في باب الحكاية وصلًا، إجراءً له مجرى الوقف، وهو نادر، ولم يسمع منه إلا قول الشاعر(٥٩):

أتوا ناري فقلتُ مَنُونَ أنتـــم فقـــــالوا الجنُّ قلتُ عَموا ظلاما

كان الوجه أن يقال: "من أنتم ؟" إلا أنه قال غير ذلك؛ من أجل إقامة الوزن.

- مد المقصور:

إذْ أجازه الكوفيون وطائفة من البصريين، ومنعه أكثر البصريين؛ واحتجوا على ذلك لأنّ مد المقصور لا يتصور إلا بأن يزاد في الكلمة ما ليس في أصلها، وإنما يجوز في الضرورة رد الكلمة الى أصلها، لا إخراجها عن ذلك.

قال الشاعر(٦٠):

يا لكَ من تمرٍ ومن شِيشـــــاءِ ينشـــــبُ في الحَلقِ وفي اللهاءِ

فمد "اللهاء" وهو جمع "لَهَاة" ضرورة.

- إثبات حرف العلة:

يثبت حرف العلة في الموضع الذي يجب فيه حذفه في سعة الكلام، إجراء المعتل مجرى الصحيح؛ للضرورة الشعرية، نحو قول الشاعر(٦١):

أبيتُ على معـــاريَ فاخراتٍ بهـــنّ ملوّبٌ كـــدمِ العباط

ولو أنشد على "معار" لكان البيت مستقيما غير انه يصير مزاحفا؛ لأن الخبن على (مفاعلتن) من الوافر، فسكن خامسه حتى يصير على وزن (مفاعيلن)، ويسمى هذا الزحاف بـ (العَصْبُ). فلما كره الزحاف، أثبت الياء.

وأما زيادة حرف في الكلمة، فمنه قول الشاعر(٦٢):

إني إذا ما حـــــــدثٌ أَلَمَّا أقـــولُ يا اللّهـــــمَ يا اللّهما

أدخل حرف النداء على اللهم، ولا يجوز ذلك في سعة الكلام؛ لأن الميم المشددة عوض منه، والجمع بين العوض والمعوض منه لا يجوز إلا في ضرورة الشعر.

- إدخال لام التأكيد في موضع لا تدخل فيه في سعة الكلام:

يجوز للشاعر إدخال لام التأكيد في موضع لا تدخل فيه في سعة الكلام، نحو قول الشاعر(٦٣):

وأعلم أنَّ تسلـــــــيما وتركـــــا لَلا متشـــــــــابهانِ ولا سواءُ

إنَّ اللام قد زيدت في خبر "أَنَّ".

- زيادة اللام في خبر "أمسى":

تزاد اللام في خبر أمسى ضرورة، ومنه قول الشاعر(٦٤):

مَرّوا عِجالا وقالوا كيفَ صاحبكُم قال الذي سألوا أمسى لَمجهودا

يريد: "أمسى مجهوداً" فزاد اللام في خبر أمسى؛ ضرورة.

ومن زيادة الحرف في خبر(لكن) قول الشاعر(٦٥):

يلومونَني في حُبّ ليلى عَـــــواذلي ولكنّنـــــــي من حُبِّها لَعميدُ

على إرادة "عميد".

- زيادة اللام في خبر المبتدأ:

تزاد اللام في خبر المبتدأ ضرورة، ومنه قول الشاعر(٦٦):

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجوزٌ شَهــــــــــرْبَةٌ تَرْضَـى مِنَ اللَحْمِ بِعِظْمِ الرَّقَبَةِ

على ارادة: "لعجوز شهربة".

- إظهار "أن" المضمرة:

ومنه قول الشاعر(٦٧):

فقالت أكلُّ الناسِ أصبحتَ مانحاً لســـــانَكَ كَيما أَنْ تَعُزَّ وَتَخْدَعَا

(أَنْ) فيه ناصبة لا زائدة، أُظهرت للضرورة؛ لأنَّ "كَيما" اذا لم تدخل عليها اللام كان الفعل بعدها منتصبا بإضمار "أَنْ" وهذا لا يجوز في فصيح الكلام.

- زيادة "في" الجارة:

من زيادة "في" قول الشاعر(٦٨):

أنا أبو سَعدٍ إذا الليـــــلُ دَجا تخـــالُ فـــــي سوادِهِ يَرَنْدَجَا

يريد: تَخالُ سَوادَه يَرَنْدَجَا.

اليَرَنْدَجُ: من الأَرَنْدَج، وهو جلد أسود تعمل منه الأحذية، أو طلاء أسود تسوَّد به الأحذية.

- زيادة الواو والفاء:

تزاد الواو في جواب لما؛ ضرورة، ومنه قول الشاعر(٦٩):

ولما رأى الرحمنُ أنْ ليس فيهمُ رشيـــــدٌ ولا ناهٍ أخاهُ عن الغَدرِ

وصبَّ عليهم تغلبَ ابنةَ وائلٍ وكانوا عليهـــم مثلَ راغيةِ البِكرِ

يريد: "صب عليهم" فزاد الواو في جواب "لما" ضرورة.

وأما زيادة الفاء فهي ثابتة عند الكوفيين كالواو، وخصها ابن عصفور بالشعر في كتابه ضرائر الشعر، ومن زيادتها قول الشاعر(٧٠):

فرأيتُ ما فيهِ فثمّ رَزيتـــــــــهُ فلبثـــتُ بعدَك غيرَ راضٍ مَعمري

يريد: ما فيه ثم رزيته.

- زيادة (ال) على التمييز:

شرط التمييز أن يكون نكرة، نحو: طابَ زيدٌ نفساً، وعندي شبرٌ أرضاً.

فإذا دخلت عليه (ال) فهو ضرورة، كقول الشاعر[٧١]:

رأيتكَ لـمّـا أنْ عـرفتَ وجـوهـَنـا صددتَ وطِبتَ النفسَ يا قيسُ عن عمرِو

يريد: وطبت نفسا، حيث زاد (الالف واللام) على التمييز؛ ضرورة.

تبين لنا من خلال البحث في ظاهرة الزيادة، أنّ الزيادة لا تشمل حرفا فقط، وإنما تكون بزيادة (حركة أو حرف أو كلمة أو جملة) وهذا جائز في لغة الشعر.

وهذه قد تكون مطردة في الشعر حسنة، وقد تكون غير حسنة (قبيحة).

وفي رأيي هذه الرخص أو الجوازات التي أعطيت للشعراء، إذا زادت عن حدها افسدت اللغة العربية، وهي كالحرام في بعض أحوالها، كالذي يأكل الميتة؛ لضرورة، فلا يحق له أن يملأ بطنه وأن يشبع، بل يأخذ ما يقيه الهلاك فقط. كذلك القصيدة، كلما كانت فصيحة نحوية فهي ترتقي نحو الأعلى، وكلما كثرت فيها الضرورات انحدرت، ولا يحق للشاعر أن يفسد اللغة من أجل اقامة الوزن. والزيادة في ضرورة الشعر، إذا كانت وفق الحد المطلوب للوزن؛ من أجل استقامته او إحداث جرس موسيقي، زادت النص جمالا وتماسكا.

المبحث الثالث

التغيير

التغيير لغة:

يأخذ التحريف في معاجم اللغة معنى التغيير، والميل بالكلمة عن معناها، قال الخليل (ت١٧٠هـ): ((والتحريف في القرآن تغيير الكلمة عن معناها..... وتحرّفَ فلانٌ عن فلان وانحرفَ: أي مال))[٧٢].

وتغير من ((التغيير: تغيّرَ عن حاله وتحوّلَ. وغيّرَه: جعله غير ما كان عليه وبدّله. والاسم: الغَير))[٧٣].

اصطلاحا: يعرّف الشريف الجرجاني التحريف بأنه تغيير في اللفظ من غير المعنى، ولم يقل أحد بذلك[٧٤].

- تقديم بعض الكلام، ومنه:

الفصل بين المضاف والمضاف إليه، كقول الشاعر[٧٥]:

كم بجودٍ مقرفٍ نـــــالَ العلى وكـــــــــــــريمٍ بخلُهُ قد وضعَهُ

يريد: "كم مقرف نال العلى بجود"، نلاحظ جر مقرف، لأن كم خبرية، وفصل بينهما بشبه الجملة.

الفصل بين الأعداد والتمييز المنتصب بها، نحو قول الشاعر[٧٦]:

على أنّني بعدَ ما قد مضـــــــى ثـــــــــلاثونَ للهجرِ حَولاً كميلا

يريد "ثلاثون حولا كميلا للهجر".

وأشار ابن عصفور إلى ذلك بقوله: ((وإنما قبح الفصل بين الأعداد وتمييزاتها؛ لضعف عملها فيها من حيث كانت محمولة في العمل على الصفة المشبهة، والصفة المشبهة محمولة في عملها على اسم الفاعل، واسم الفاعل محمول في عمله على الفعل))[٧٧].

- تقديم المعطوف على المعطوف عليه:

وأحسن ما يكون من تقديم المعطوف على المعطوف عليه، في الواو، ولكن لا يجوز التقديم بها إلا بشروط، وهي:

أ.ألا يؤدي التقديم الى وقوعها صدرا في الكلام، فلا يقال: "وزيد عمرو قائمان".

ب.ألا يؤدي التقديم إلى أن يلي عاملا غير متصرف، فلا يقال: "إن وزيدًا عمراً قائمان".

ت.ان لا يكون المعطوف عليه مخفوضا، فلا يقال: "مررت وزيد بعمرو".

ومن ذلك قول الشاعر(٧٨):

لعنَ الالهُ وزوجَهـــا معهـــا هنـــــدَ الهنـــــودِ طويلةَ البظرِ

يريد: لعن الالهُ هندَ الهنودِ وزوجَها معها.

- تقديم الاسم الواقع بعد أداة الاستفهام ما عدا (الهمزة) على الفعل:

والقياس تقديم الفعل على الاسم، ومنه قول الشاعر(٧٩):

أَمْ هلْ كبيرٌ بكى لم يقضِ عبرَتَهُ إثرَ الأحـــبّةِ يـــومَ البينِ مشكومُ

لولا الضرورة لقال: "أم هل بكى كبيرٌ".

- تقديم المجرور على حرف الجر:

وهو من القلة، بحيث لا يلتفت إليه أحد، ومن ذلك قول الشاعر(٨٠):

أتجزعُ إنْ نفسٌ أتاها حمامُهـــا فهـــلّا التي عن بينَ جنبيكَ تدفع

يريد: فهلّا عن التي تدفع بين جبينك.

تغيير حكم بحكم، ومنه:

استعمال الاسم في الضرورة استعمالا لا يجوز في سعة الكلام، ومن ذلك قول الشاعر(٨١):

ما أنتَ بالحكمِ التُّرضى حكومتُهُ ولا الأصيلِ ولا ذي الرأيِ والجَدَلِ

نلاحظ أن الـ(الألف واللام) من الأسماء الموصولة بمعنى (الذي) دخلت على الفعل

(ترضى)، وحكمها في الكلام أن لا تدخل إلا على اسم الفاعل واسم المفعول، إلا أنه لما اضطر الشاعر جعل وصلها بالفعل بدلا من الاسم، إجراء لها في ذلك مجرى ما هي في معناه.

ومنه أيضا استعمال الحرف للضرورة استعمالا لا يجوز مثله في غير الشعر، كقول الشاعر(٨٢):

وأمّ أوعالٍ كها أو أقربا

فجر بالكاف الضمير المتصل، وحكمها في سعة الكلام ألّا تجر إلا الظاهر أو الضمير المنفصل لجريانه مجرى الظاهر، فيقال: ما أنا كأنت – ولا أنت كأنا، لكنه لما اضطر أبدلها من حكمها حكم ما هي في معناه، وهو (مثل)، فجعلها تجر الضمير المتصل كما تجر الضمير المنفصل.

وكذلك منه الحكم لـ (لم) بحكم (ما) بدلا من حكمها، لما كانت (ما) مثلها، فرفع بعد (ما)، ومن ذلك قول الشاعر(٨٣):

لولا فوارسُ من نُعْمٍ وأُسـرتِهم يومَ الصُّلَيفَاءِ لم يوفونَ بالجارِ

يريد: لم يوفوا بالجار، وإعراب يوفون: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والأصل في هذا البيت أنْ يكون مجزوما، لكن الشاعر اضطر الى رفعه لإقامة الوزن.

ومهما بحثنا في ضرورة الشعر لا نستطيع أنْ نحصيها؛ لكثرتها لدى الشعراء في كل العصور الأدبية، فاكتفينا بشاهد واحد أو شاهدين على كل ضرورة، يبين استعمالها وضرورتها.

الخاتمة:

وفي الختام لا أدعي أني أوفيت البحث حقه كاملا؛ لأن الكمال كلّه لله، إذ من الصعب أن نحصي جميع أقوال الشعراء؛ لكثرتها، وكثرة الشعراء منذ العصر الجاهلي، حتى يومنا هذا. ولكن اجتهدت وبذلت وسعي ما استطعت، إذ بينت الضرائر التي وقع فيها خرق نحوي لدى أغلب الشعراء البارزين في عصر الاحتجاج.

وكان من نتائج البحث ما يأتي:

١.إن الضرورة الشعرية تعني عند أغلب العلماء ((خروج الشاعر عن القواعد المألوفة في النحو واللغة من أجل إقامة الوزن)).

٢.بين علماؤنا الأقدمون أنّ لغة الشعر لها ميزة خاصة تختلف عن لغة النثر.

٣.إن الباحث في الضرورة الشعرية (نحويا) يجب أن يكون ملما بقواعد النحو العربي؛ لكي يستطيع معرفة خروج الشاعر عن القواعد المعروفة.

٤.إن الضرائر الشعرية عند أغلب الدارسين جاءت على وفق مستوى لغوي معين، وكثير منها التمس له اللغويون الأعذار.

٥.رغم السماح للشاعر بالخروج عن القواعد الصحيحة، إلا أنّ هناك إطارا عاما لا يقبل الخروج عنه؛ ولذلك وجدنا مصطلح الخطأ واللحن لم يغب عن أحكام النحاة في بعض الأشعار.

٦.انواع الضرائر كثيرة، لكننا أخذنا منها ثلاثة: الحذف، الزيادة، والتغيير بحسب ما بوّبها بعض اللغويين، إذ نرى أنّ الأنواع الأخرى تندرج في هذه الثلاثة.

٧.الضرائر تكون: حسنة وقبيحة، وقد أكثرنا في بحثنا من الضرورة القبيحة، إذ فيها خروج واضح عن قواعد اللغة والنحو.

وفي نهاية البحث أرى أن هذه الرخص أو الجوازات التي أعطيت للشاعر، إذا زادت على حدها أفسدت اللغة العربية، وهي كالحرام في بعض أحوالها؛ كالذي يأكل الميتة؛ لضرورة، فلا يحق له أن يملأ بطنه ويشبع، بل يأخذ ما يقيه الهلاك فقط. وحين نجوزها للشاعر؛ فذلك لكي نعطيه مجالا أوسع لإبداع المعنى وخلق الفكرة، على أن يأخذ منها قدر الحاجة، ويتركها إذا ما وجد إلى ذلك سبيلا رحبا.

فالقصيدة، كلما كانت فصيحة نحوية فهي ترتقي نحو الأعلى، وكلما كثرت فيها الضرورات انحدرت.

هوامش البحث:

١) ينظر: مختار الصحاح، الرازي/ ١٧٣.

٢) لسان العرب: ابن منظور، مادة: "ضرر".

٣) زهر الآداب وثمر الالباب: ابو اسحاق الحصري القيرواني ٢/ ٣٣.

٤) شرح كتاب سيبويه: ابو سعيد السيرافي ٢/ ٢١٨.

٥) الخصائص: ابن جني ٢/ ٣٩٢.

٦) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: احمد ابن فارس/ ٣٩٨-٢٩٩.

٧) شرح الكافية الشافية: ابن مالك ١/ ٣٠٠.

٨) البيت من الطويل وهو لذي الخرق الطهوي في شرح التسهيل: ابن مالك ١/ ١٩٧، والشاهد فيه قوله: "اليجدع" يريد: "الذي يجدع".

٩) شرح التسهيل ١/ ١٩٧.

١٠) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر: محمود شكري الالوسي/ ٣٦.

١١) شرح التسهيل ١/ ١٩٧.

١٢) الأصول في النحو: ابن سراج ٣/ ٤٣٥.

١٣) شرح كتاب سيبويه: السيرافي ١/ ١٨٠.

١٤) ينظر: ضرائر الشعر: ابن عصفور/ ٨.

١٥) ينظر: الضرورة الشعرية/ دراسة لغوية نقدية، د. عبد الوهاب العدواني/ ١٩٣.

١٦) ينظر: موقف المبرد من الضرورة الشعرية، د. حازم سعيد يونس/ ١٠.

١٧) القاموس المحيط: محمد بن يعقوب بن محمد بن ابراهيم الفيروز ابادي، باب الفاء/ ٨١٠.

١٨) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الانصاري/ ٢٧٣.

١٩) ضرائر الشعر/ ١٢١.

٢٠) شرح كتاب سيبويه: ١/ ٢٢٠.

٢١) البيت من البسيط، لجرير في ديوانه/ ١٧٥، والشاهد فيه قوله: رضي، يريد: رضْي، فحذف الفتحة من الفعل معتل اللام، ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز القيرواني/ ١٢٠.

٢٢) البيت من الكامل، للبيد بن ربيعة في ديوانه/ ١٨٨، والشاهد فيه قوله: "يرتبط" حيث حذف الفتحة للضرورة الشعرية وسكن الطاء وهو في الأصل منصوب، وينظر: ضرائر الشعر/ ٦٩.

٢٣) البيت من الطويل، وهو للأخطل في ديوانه/ ٨٦، والشاهد فيه قوله: "تلهوْ" اضطر الشاعر

أن يسكن "تلهو" مراعاة للوزن، والأصل فيها النصب، وينظر: الخصائص ٢/ ٣٤٢.

٢٤) البيت من السريع، لامرئ القيس في ديوانه/ ١٢٢، والشاهد فيه قوله: "أشرب" حيث سكن الشاعر "الباء" ضرورة، وينظر: شرح كتاب سيبويه ١/ ٢٢١.

٢٥) البيت من الرجز، للعذافر الكندي في الخصائص ٢/ ٣٤٠، والشاهد فيه قوله: "اشتر" حيث حذف الكسرة ضرورة، وينظر: ضرائر الشعر/ ٧٥.

٢٦) البيت من المتقارب، لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه/ ٥٤، والشاهد فيه قوله: "حذف التنوين من "ذاكر" ضرورة، وينظر: شرح ملحة الإعراب: الحريري/ ٢٥٥.

٢٧) البيت من الكامل، للأخطل في ديوانه/ ١٩٨، والشاهد فيه قوله: "كذبتك" حيث حذف همزة الاستفهام؛ ضرورة لدلالة "أم" عليها، والتقدير: "أكذبتك عينك ؟"، وينظر: مغني اللبيب ١/ ٦٧.

٢٨) البيت من البسيط، وهو مجهول القائل في ضرائر الشعر/ ٩٧، والشاهد فيه قوله: "تبيعَهَ" حيث حذف الألف ضرورة، وينظر: شرح الشافية/ ٢٤٠.

٢٩) البيت من المتقارب، لعامر بن جوين الطائي في ديوانه/ ٦٣، والشاهد فيه قوله: "ولا أرضَ أبقلَ إبقَالَهَا" حيث حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث، وهذا الفعل هو "أبقلَ" وهو مستند الى ضمير مستتر يعود إلى "الأرض"، وهي مؤنثة مجازية التأنيث، وترك التاء لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، وينظر: شرح ابن عقيل/ ٤١.

٣٠) البيت من الكامل، وهو للأخطل في ديوانه/ ٣٨٧، والشاهد فيه "اللذا" حذف النون ضرورة، ينظر: شرح ملحة الإعراب/ ٢٥٩.

٣١) البيت من الطويل، للأشهب بن حارثة التميمي في مغني اللبيب ١/ ١٩٤، والشاهد فيه قوله "الذي حانت" الاصل "الذين" حيث حذف النون ضرورة، ينظر: المقاصد النحوية ١/ ٤٨٢.

٣٢) البيت من الرجز، للعجاج في ديوانه ٢/ ٣٣٣، والشاهد فيه قوله "القدما" حيث حذف النون؛ ضرورة، وينظر: مغني اللبيب ٢/ ٣٥٥.

٣٣) البيت من المتقارب، لأيمن بن خريم في ديوانه/ ٦٠، والشاهد فيه قوله "يغصبوا" حيث حذف النون لغير ناصب ولا جازم؛ ضرورة، ينظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر/ ١٢٦.

٣٤) البيت من الوافر، لعبد الله بن رواحة في ديوانه/ ٨٥، والشاهد فيه قوله "لنأتيها" حيث حذف النون الثقيلة من "لنأتينّها" ضرورة، ينظر: مغني اللبيب/ ٢٩٨.

٣٥) البيت من الوافر، وهو لزيد الخيل، ثم سماه النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) بزيد الخير، في ديوانه/ ٨٧، والشاهد قوله "ليتي" اذ حذف نون الوقاية؛ ضرورة، اذ الاصل ان يقال "ليتني"،

ينظر: شرح الاشموني ١/ ٦٥.

٣٦) البيت من الرجز، لرؤبة اين العجاج في شرح ابن عقيل ١/ ١٠٩، والشاهد فيه قوله "ليسي" حيث حذف نون الوقاية؛ ضرورة، وينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٢/ ٨.

٣٧) البيت من الطويل، للنجاشي الحارثي في ديوانه/ ١١١، والشاهد فيه قوله: "ولاكِ" حيث حذف النون من "لكن" ضرورة، والأصل إبقائها، وينظر: مغني اللبيب ١/ ٩٢.

٣٨) البيت من الخفيف، وهو للأعشى في ديوانه/ ٥، والشاهد فيه قوله: "مِلْ إِسْ... فِنْطِ" حيث حذف النون، والأصل: "من الإسفنط" لإقامة الوزن؛ ضرورة، وينظر: شرح كتاب سيبويه ١/ ٢١٤، شرح ملحة الإعراب/ ٢٥٧.

٣٩) البيت من البسيط، وهو لذي الاصبع العدواني في ديوانه/ ٨٦، والشاهد فيه قوله "لاهِ" حذف اللام الجارة وأبقى عملها لإقامة الوزن، والقياس ان يقول "للهِ"، وينظر: شرح بن عقيل ٣/ ١٢، وهمع الهوامع ٢/ ٢٩.

٤٠) البيت من الكامل، لساعدة بن جؤبة الهذلي في ديوان الهذليين/ ٦٤، والشاهد فيه قوله "الطريقَ" حيث حذف حرف الجر "في" ضرورة، وينظر: همع الهوامع ١/ ٢٠٠.

٤١) البيت من البسيط للمتلمس في ديوانه/ ٥، والشاهد فيه قوله "اليت حب العراق" حذف حرف الجر (على) ونصب (حب)، وهو ما يسمى بالنصب على نزع الخافض؛ وحكم ذلك هنا – عدم الجواز، الا في ضرورة الشعر، وينظر: شرح الأشموني٢/ ٢٥٠-٢٥١.

٤٢) البيت من المتقارب، لعباس بن مرداس في ديوانه/ ٨٤، والشاهد فيه قوله "مرداس" الأصل ان يصرفها، وينظر: شرح الأشموني ٥/ ١٥٤-١٥٥.

٤٣) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٧٩، القواعد الأساسية للغة العربية/ ٢٠٠.

٤٤) البيت من الوافر، لابن أحمر في ديوانه/ ١٢٩، والشاهد فيه قوله: "أثالا" حيث حذف التاء؛ ضرورة، وينظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٨٧.

٤٥) البيت من الطويل لهدبة بن الخشرم في شرح كتاب سيبويه ٢/ ١٤١، والشاهد فيه قوله "عسى الله يغني" حذف أنْ من خبر "عسى" ضرورة، ينظر: ضرائر الشعر/ ١٢٠.

٤٦) البيت للفرزدق في ديوانه/ ١٩٤، والشاهد فيه قوله "عدوتِ" حيث حذف الياء ضرورة، وينظر: ضرائر الشعر/ ٩٨.

٤٧) البيت من الوافر، وهو مجهول القائل في شرح كتاب سيبويه ١/ ٢١٨، والشاهد فيه قوله "كانُ" حيث حذف الواو ضرورة، ينظر: ضرائر الشعر/ ٩٩، وهمع الهوامع ١/ ٥٨.

٤٨) البيت من الكامل، لجرير في ديوانه/ ٥٧، والشاهد فيه قوله "ما لم يكن وأب له" حذف

الضمير "هو" لإقامة الوزن ضرورة، وينظر: المقاصد النحوية ٤/ ١٦٠.

٤٩) البيت من الطويل، لمزاحم بن حارث العقيلي في لسان العرب ٩/ ٢٣٧"عرف"، والشاهد فيه قوله "من وافى منى أنا عارف" حذف الهاء ضرورة، وينظر: ضرائر الشعر ١٣٩.

٥٠) البيت من المتقارب، وهو للنمر بن تولب في ديوانه/ ٣٨١، والشاهد فيه قوله "من صيف وإن من خريف" حذف "إما" الاولى و "ما" من "إما" الثانية؛ ضرورة، وينظر: ضرائر الشعر/ ١٢٨.

٥١) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه/ ١٦٧، والشاهد فيه قوله "ومسحكم صلبكم رحمن قربانا" حيث حذف "قولكم" من البيت؛ ضرورة، وينظر: ضرائر الشعر/ ١٤٤.

٥٢) البيت من الكامل، وهو مجهول القائل في ضرائر الشعر/ ١٣٣، والشاهد فيه قوله "عباس يا الملك" حيث حذف الموصوف "أيها"؛ ضرورة، وينظر: همع الهوامع ١/ ١٧٤.

٥٣) البيت من الرجز، لحكم بن معية في ضرائر الشعر/ ١٣٣، والشاهد فيه قوله "لم تيثم يفضلها" والقياس أنْ يقال "لم تيثم أحداً يفضلها"، فحذف "أحدا" ضرورة، وينظر: همع الهوامع ٢/ ١٢٠.

٥٤) لسان العرب ٢/ ١١٠ (زاد).

٥٥) القاموس المحيط (باب الزاي)، وينظر: لسان العرب ٢/ ١١٠ (زاد).

٥٦) البيت من الوافر ليزيد ابن محرم في ضرائر الشعر/ ١٨، والشاهد فيه قوله: "أمسلمني" فان النون فيه للوقاية، وهذه قد تلحق اسم الفاعل. كما في الشاهد، وأفعل التفضيل.

٥٧) البيت من الطويل، وهو مجهول القائل في ضرائر الشعر/ ١٨، والشاهد فيه الجمع بين النون والضمير في: "الآمرون" ضرورة، وينظر: همع الهوامع ٢/ ١٥٧، وينظر: المقاصد النحوية ١/ ٣٨٥.

٥٨) البيت من الطويل، للحطيئة في ديوانه/ ١٧٢، والشاهد فيه قوله: "زيداً" حيث نون ضرورة، وينظر: ضرائر الشعر/ ١٩.

٥٩) البيت من الوافر، لشمر بن الحارث في لسان العرب: ٣/ ١٤٩ (حسد)، والشاهد فيه قوله: "منون أنتم" حيث زاد الواو والنون؛ ضرورة، وينظر: شرح ابن عقيل/ ٦١٨.

٦٠) البيت من الرجز، وهو لأبي المقدام في: ما يجوز للشاعر في الضرورة/ ٩٩، والشاهد فيه مدّ "اللهاء" ضرورة، وينظر: همع الهوامع ٢/ ١٥٧.

٦١) البيت من الوافر، للمتنخل الهذلي في أشعار الهذليين: ٣/ ١٢٦٨، والشاهد فيه قوله "معاري" حيث أثبت حرف العلة "الياء" ضرورة، ينظر: ضرائر الشعر/ ٣٢.

٦٢) البيت من الرجز لأبي خراش في شرح ابن عقيل/ ٥١٩، والشاهد فيه قوله "يا الهم" حيث

أدخل حرف النداء على "اللهم" ضرورة، وينظر: همع الهوامع ١/ ١٧٨.

٦٣) البيت من الوافر لأبي حزام العكلي في المقاصد النحوية: ٢/ ٢٤٤، والشاهد فيه قوله "للا متشابهان" حيث زيدت اللام في خبر "أَنَّ" المفتوحة؛ ضرورة، وينظر: همع الهوامع ١/ ١٤٠.

٦٤) البيت من البسيط، وهو مجهول القائل في شرح ابن عقيل: ١/ ١٦٨، والشاهد فيه قوله "أمسى لمجهوداً" إذْ زيدت اللام في خبر "أمسى" ضرورة، وينظر: همع الهوامع: ١/ ١٤١.

٦٥) البيت من الطويل، وهو مجهول القائل في شرح ابن عقيل: ١/ ١٦٨، والشاهد فيه قوله "لعميد" حيث زاد اللام في خبر "لكن" ضرورة، وينظر: مغني اللبيب: ١/ ٢٣٣.

٦٦) البيت من الرجز، لرؤبة في ديوانه/ ١٧٠، والشاهد فيه قوله "لعجوز" حيث زيدت اللام في خبر المبتدأ؛ ضرورة، وينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ١٦٩.

٦٧) البيت من الطويل، لجميل بثينة في ديوانه/ ١٠٨، والشاهد فيه قوله "أَنْ تَغُرَّ" أنْ فيه ناصبة لا زائدة، أُظهرت للضرورة، وينظر: مغني اللبيب: ١/ ١٨٣.

٦٨) البيت من الرجز، وهو لسويد بن أبي كاهل اليشكري في مغني اللبيب ١/ ١٧٠، والشاهد فيه قوله "تخال في سواده" حيث زاد "في" ضرورة.

٦٩) البيتان من الطويل، للأخطل في ديوانه/ ٤٣٠، والشاهد فيه قوله: "وصب" حيث زاد الواو في جواب "لما" ضرورة، وينظر: ضرائر الشعر/ ٥٦.

٧٠) البيت من الكامل، لأبي كبير الهذلي في شرح أشعار الهذليين/ ١٠٨٢، والشاهد فيه قوله "فثم رزيته" حيث زاد "الفاء" ضرورة، وينظر: ضرائر الشعر/ ٥٧.

٧١) البيت من الطويل لرشيد بن شهاب اليشكري في الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر: الآلوسي/ ٣٠٥، والشاهد فيه قوله "وطبت النفس" حيث ذكر التمييز معرفا بـ (الالف واللام)؛ لإقامة الوزن، وكان حقه أن يكون نكرة.

٧٢) العين: الخليل ابن أحمد الفراهيدي ٤/ ٢١٠ (حرف).

٧٣) القاموس المحيط/ ٤٥٢.

٧٤) ينظر: التعريفات (باب التاء)/ ٦٦.

٧٥) البيت من الرمل، لأنس بن زئيم في شرح الشافية الكافية/ ٥٣، والشاهد فيه قوله "وكم بجود مقرف نال العلى" حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه؛ ضرورة، وينظر: همع الهوامع ١/ ٢٥٥.

٧٦) البيت من المتقارب، لعباس بن مرداس في ديوانه/ ١٣٦، والشاهد فيه قوله "ثلاثون للهجر حولا كميلا" فقدم المجرور وفصل بين "ثلاثون" وتمييزها "حولا كميلا" ضرورة، وينظر:

ضرائر الشعر/ ١٦١.
٧٧) ضرائر الشعر/ ١٦٠.
٧٨) البيت من الكامل، لحسان بن ثابت في ديوانه/ ٣٥٠، والشاهد فيه قوله "لعن الاله وزوجها معها" حيث قدم المعطوف على المعطوف عليه؛ ضرورة، وينظر: همع الهوامع ٢/ ١٤١.
٧٩) البيت من البسيط، لعلقمة الفحل في ديوانه/ ٥٠١، والشاهد فيه قوله: "أم هل كبيُر بكى" حيث قدم الاسم "كبيُر" على الفعل "بكى"؛ من أجل إقامة الوزن، وينظر: ضرائر الشعر/ ١٦٢.
٨٠) البيت من الطويل، للملوح الحارثي زيد بن رزين بن الملوح في مغني اللبيب ١/ ١٤٩، والشاهد فيه قوله "التي عن" حيث قدم الاسم المجرور "التي" على حرف الجر "عن" ضرورة، وينظر: شرح الأشموني ٢/ ٢٩٥.
٨١) البيت من البسيط، للفرزدق في شرح ابن عقيل/ ٨٥، والشاهد فيه قوله "الترضى" حيث ادخل (الالف واللام) على الفعل بدلا من وصلها باسم الفاعل؛ ضرورة، وينظر: همع الهوامع ١/ ٨٥.
٨٢) البيت من الرجز، للعجاج في ديوانه ٢/ ٢٦٩، والشاهد فيه قوله "كها" حيث جر بالكاف الضمير المتصل؛ ضرورة، وينظر: شرح ابن عقيل/ ٣٥٦.
٨٣) البيت من البسيط، وهو مجهول القائل في شرح التسهيل ٢/ ٣٥٨، والشاهد فيه قوله: "لم يوفون" حيث أنّ الشاعر رفع "يوفون" بثبوت النون؛ ضرورة، والأصل أنْ يكون مجزوما بحذف النون بعد "لم"، وينظر: مغني اللبيب ١/ ٢٧٧، وهمع الهوامع ٢/ ٥٦.

قائمة المصادر والمراجع:

*الآلوسي، محمود شكري (ت١٣٤٢هـ). ١٣٤١هـ-١٩٢٢م. الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر: شرح: محمد بهجت الأثري البغدادي. القاهرة، المطبعة السلفية.

*الأخطل، غياث بن غوث (ت٩٠هـ). ١٤١٤هـ-١٩٩٤م. ديوان الأخطل: تح: محمد مهدي ناصر الدين. بيروت، دار الكتب العلمية. ط٢.

*الأسدي، أيمن بن خريم (ت٨٠هـ)، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م، ديوان ابن خريم، تح: الطبيب العشاش، بيروت، مؤسسة المواهب للطباعة والنشر.

*الأشموني، علي بن محمد (ت٦٢٩هـ)، ١٤٢٨هـ-٢٠١٤م، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك: تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار الطلائع، ط١.

*الأنصاري، ابن هشام (ت٧٦١هـ)، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١.

*امرؤ القيس، حندج بن حجر (ت١٠٦ ق.هـ)، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، ديوان امرئ القيس، بيروت، دار المعرفة، ط٢.

*ابن ثابت، حسان (ت٥٤هـ)، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، ديوان حسان بن ثابت، تح: عبد الله مهنا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢.

*الحريري، القاسم بن علي (ت٥١٦هـ)، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م، شرح ملحة الإعراب، تح: أحمد بن ابراهيم بن عبد المولى المغني، القاهرة، المكتبة الإسلامية، ط٢.

*الحصري، إبراهيم بن علي (٤٣٥هـ)، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، زهر الآداب وثمر الألباب، تح: زكي مبارك، محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الجيل، ط٤.

*ابن الخشرم، هدبة (ت٥٧هـ)، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ديوان هدبة بن الخشرم، تح: يحيى الجبوري، الكويت، دار القلم، ط٢.

*الخطفي، جرير بن عطية (ت١١٠هـ)، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ديوان جرير، بيروت، دار بيروت للطباعة والنشر.

*الدؤلي، أبو الأسود (ت٦٩هـ)، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م، ديوان أبي الأسود الدؤلي، بغداد، مكتبة النهضة.

*الرازي، محمد بن أبي بكر (ت٦٦٦هـ)، ١٩٨٦م، مختار الصحاح، بيروت، دار الكتاب.

*ابن رواحة، عبد الله (ت٨هـ)، ١٤٠١هـ-١٩٨٢م، ديوان عبدالله بن رواحة، بيروت، دار العلوم للطباعة والنشر، ط١.

*السراج، محمد بن سهل (ت٣١٦هـ)، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، الأصول في النحو، تح: د. عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٣.

*السلمي، عباس بن مرداس (ت١٨هـ)،

١٤١٢هـ-١٩٩١م، ديوان عباس بن مرداس، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١.
*السيرافي، أبو سعيد (ت٣٦٨هـ)، ١٤٣٨هـ-٢٠١٧ م، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٣.
*السيوطي، عبد الرحمن (ت٩١١هـ)، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد السلام محمد هارون، د. عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة.
*الشريف الجرجاني، عبد القادر (ت٨١٦هـ)، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣، التعريفات، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١.
*الطائي، زيد بن مهلهل (ت١٠هـ)، ١٣٨٧هـ-١٩٦٨ م، ديوان زيد الخيل الطائي، النجف الأشرف، مطبعة النعمان.
*العجاج، عبد الله بن رؤبة (ت١٤٥هـ)، ١٣٩١هـ-١٩٧١ م، ديوان العجاج، تح: عبد الحفيظ السلطي، دمشق، مكتبة أطلس.
*العدواني، ذو الإصبع (ت٢٢ق. هـ)، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣ م، ديوان ذي الإصبع العدواني، تح: د. عبد الوهاب محمد بن علي العدواني، الموصل، مطبعة الجمهور.
*العدواني، عبد الوهاب محمد علي، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، الضرورة الشعرية- دراسة لغوية نقدية، الموصل، مطبعة التعليم العالي في جامعة الموصل.
*ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت٦٦٣هـ)، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩ م، ضرائر الشعر، تح: السيد ابراهيم محمد، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١.
*ابن عقيل، عبد الله (ت٧٦٩هـ)، ١٤٢٨هـ-٢٠١٤ م، شرح بن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار الطلائع، ط١.
*العيني، محمود بن أحمد (ت٨٥٥هـ)، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م، المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية - شرح الشواهد الكبرى، تح: علي محمد فاخر، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر، ط١.
*الفحل، علقمة (ت١ ق.هـ)، ١٩٦٩ م، ديوان علقمة الفحل، تح: لطفي الصقال، حلب، دار الكتب العربية، ط١.
*الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت١٧٠هـ)، ١٤٣٠هـ-٢٠١٠م، العين، تح: مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، بيروت، دار ومكتبة الهلال.
*الفرزدق، همام بن غالب، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، ديوان الفرزدق، تح: علي فاعور، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١.
*الفيروز ابادي، محمد بن يعقوب (ت٨١٧هـ)، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٩م، القاموس المحيط، القاهرة، مكتبة القدس للطباعة والنشر، ط١.
*القزاز، محمد بن جعفر (٤١٢هـ)، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨ م، ما يجوز للشاعر في الضرورة، تح:

منجي الكعبي، تونس، الدار التونسية للطباعة والنشر، ط١.
*القضاعي، جميل بن عبدالله (ت٨٢هـ)، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، ديوان جميل بثينة، بيروت، دار بيروت للطباعة والنشر، ط١.
*ابن مالك، محمد بن عبدالله (ت٦٧٢هـ)، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٩ م، شرح التسهيل، تح: محمد عبد القادر عطا، ود. طارق فتحي السيد، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢.
*ابن مالك، محمد بن عبدالله (ت٦٧٢هـ)، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢ م، شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.
*ابن منظور، محمد بن مكرم (ت٧١١هـ)، ١٣٧٧هـ-١٩٥٦ م، لسان العرب، بيروت، دار صادر.
*الهاشمي، السيد أحمد، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م، القواعد الأساسية للغة العربية، تح: محمد التونجي، بيروت، مؤسسة المعارف لطباعة والنشر، ط٤.
*الموصلي، عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م، الخصائص، تح: محمد علي النجار، بيروت، عالم الكتب، ط٢.
*الهذلي، أبو ذؤيب، ١٤١٦هـ-١٩٩٥ م، ديوان الهذليين، القاهرة، دار الكتب المصرية، ط٢.
*يونس، حازم سعيد، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩ م، موقف المبرد من الضرورة الشعرية، بغداد، مجلة آداب الرافدين، العدد (٥٣).